بعد تداعيات قضية شركة الصقر

الشركات الوهمية تنشط في استغفال بعض المواطنين

في تسعينيات القرن الماضي ، وبعد ان ضاقت سبل العيش بقريبي (ابو رياض) في مدينته (قضاء الحي) في محافظة واسط ، قرر النزوح الى بغداد لعله يحظى بنصيب من الرزق فيها، فعمل هو واولاده الاربعة في مهن وحرف عديدة متنقلين من الحدادة والسمكرة الى تصليح السيارات.

بغداد / شاكر المياح

في احد الايـام زارني ابـو ريـاض وقد بدا متأنقا ومعطرا ومنتشيا وهو بكامل زيه العربي وقد بانت عليه بعض ملامح النعمة والحبور ، وبعد ان تناولنا طعام الغداء جلسنا نتجاذب اطراف الحديث فقال لي: لم لا تعمل معنا ؟ فقلت : في اي مجالات العمل ؟ قال : في شركة (سامكو) المتخصصة في استثمارات الامـوال اذ بامكانك استثمار مبلغ معين وتأخذ عليه ارباحا شهرية قد تصل في بعض الاحيان الى ١٠٠ ٪ ، اذهلني حديث ابـو رياض فقلت له : اذا كانت هذه ارباحي فكم ارباح اصحابها؟ واي عمل تمارسه هذه الشركة ؟ مضت عدة شهور على زيارة ابو رياض وجـاءني ذات يـوم طالبا الاختبـاء في بيتي لان الجهات الامنية القت القبض على(سامكو) وشركائه وهو مطلوب الان فنصحته بالعودة الى قضاء الحي ليكون بعيدا عن عيون السلطات الامنية انذاك ، وفعلا غادر هو واولاده بغداد عائدين الى موطنهم الاول ومازالوا هناك حتى اليوم . وفي ايلول الماضي من هذا العام اثيرت ضجة كبيرة حول شركة (الصقر) رافقتها الكثير من التظاهرات في محافظة ذي قار ومدن اخرى التي نظمها اولئك الذين وقعوا في حبائل النصب والاحتيال مطالبين الجهـات الرسمية بـالقـاء القبض على اصحاب هذه الشركة متناسين ان القانون لا يحمي المغفلين. تذكرت هذا وانا اتطلع في وثائق تخص احدى الشركات التي يزعم اصحابها بانها شركة قائمة بموجب القانون وتمارس اعمالها التي لا يعلم احد عنها شيئا ويشوبها الغموض وبدعوى ان سياقاتها تجري على وفق معطيات نظامية لا يتخللها اللبس او الشكوك.

الجذر الميت والحي وغصن الشجرة

ذات يوم جاءني احدهم شاكيا طالبا ان تنشر شكواه في الصحف العراقية يذكر في حيثياتها انه استدرج من قبل شركة يزعم اصحابها بانها شركة استثمارات ماليزية تختص بفتح الوكالات التجارية العالمية للراغبين مقابل دفع مبلغ قدره (٢٢٠٠ دولار) للعضو الواحد وهي تتخذ من بعض المدن مقرا لها ، ويوضح : هذا المبلغ لا يجوز استرداده ، فاذا استطاع العضو استدراج الاخرين فانه سيحصل على ارباح قدرها (٢٠٠) دولار عن كل شخص يتم تسجيله في الشركة عند ذاك يطلق عليه لقب (جذر حي) اما اولئك الذين لم ينجحوا في تسجيل اعضاء جدد فيطلق عليهم (الجذور الميتة) ، ويبين : اما الذين يستدرجون اكبر عدد ممكن يطلق عليهم لقب (اغصان الشجر) ، وكثيرا ما يستغفلون زوار هذه العتبات وخاصة اولئك الذين يؤمون الفنادق اذ تقوم الشركة بتضييفهم على نفقتها الخاصة وتقديم الاغـراءات التي تشجعهم على دفع المبلغ المقرر لمنحهم العضوية فيها والحصـول على احدى الوكالات التجارية بحسب مزاعم الشركة . (م . س .ط) هو احد المتعاملين مع هذه الشركة يقول: حصلت على العضوية بعد ان دفعت مبلغ (٢٢٠٠) دولار جمعته من بيع اثاث ومقتنيات منزلي ، واوجبت علي ان اسعى الى كسب اعضاء جدد من منطقة الزعفرانية وحث الاقـارب والاصدقاء للانضمام اليها . زبون اخر يقول : اقنعت صديقاً لي بالانضمام وتسجيله عضوا فيها ومنحتني الشركة مبلغ ٢٠٠ دولار ووعـدوني بمكافئة مجزية عن كل عضو جديد يتم تسجيله بواسطتين. وسألناه : هل هناك امكانية لاسترداد المبلغ المدفوع اذا طلب العضو ذلك ؟ فاجاب قائلا : لا ادري ان كانت الشركة سترده ام لا . ابو مالك مواطن من سكنة الزعفرانية يقول : في احد الايام جاءني احد اقاربي عارضا علي المساهمة في الشركة وتسديد المبلغ المطلوب ، ولما اخبرته بعدم توفر المبلغ اشار بضرورة بيع سيارتي الخاصة واضـاف : لم اكن مقتنعا بهذا العرض وعلمت فيما بعد بان هـذه الشركة المزعومة تمارس النصب والاحتـيـال وتستغل شـرائح المجتمع البسيطة في الاحياء الشعبية للترويج لها والغريب في الامر انها تمارس اعمالها في وضح النهار وامام مرأى ومسمع الجهات الامنية وجميع اجهزة الدولة .

١٢٠ ألف دولار ذهبت ادراج الرياح

ثلاثة من المواطنين من ذوي التحصيل العلمي الراقي وقعوا في فخاخ نصبها لهم اصدقاء هم ايضا بمستوى اجتماعي وعلمي ممتازين ، فكيف وقعت الواقعة؟ يقول كل من (س . س) و (ع . خ): بان لهما صديقين جمعهما العمل سوية معهما فضلا عن العلاقات العائلية الطيبة ولثقتنا العالية بهما سلمناهما مبلغاً قدره سبعون الف دولار كان هذا في عام ٢٠٠٧ بعدما تعهدا بتحقيق ارباح مجزية، الا ان اكتشاف اللعبة ظهر بعد ان طالبناهما باعادة المبلغ، فراحا يماطلان ويختلقان شتى الاعذار والمسوغات منها اشكالات تحويل الصكوك من دولة الامارات الى العراق ، واسباب اخرى مصرفية . ويوضحان : سحبوا الصكوك منا بحجة ان المبلغ كان على شكل دفعات ومن ثم سلمونا صكا موحدا بدعوى تسليمنا المبلغ كاملا ، ومن هنا بدأت معاناتنا ، يوم الاحد يؤجل الى يوم الاربعاء ، ويوم الاربعاء يؤجل الى يوم الاحد ، وهكذا بدأهذا المسلسل يتكرر على مدى ثلاثة اشهر ، حتى انقطع الاتصال بهما تماما ، فدفعنا اليأس الى استحصال استشهاد من المصرف المعني وامرا بالقاء القبض عليهما من المحكمة المختصة بلا جدوى وذلـك لمجهولية محـال سكناهما . اما صديقهما الثالث (ع . ا) فحكايته تشبه حكاية صديقيه الاخرين اذ يقول : خدعت بسبب العـلاقات العائلية التي استغلها صديقي بطريقة بشعة بعد ان اتصل بي اواخر عام ٢٠٠٧ ولعدة مرات موضحا لي بانه مشترك في عمليات تجارية لاستيراد المولدات الكهربائية والمحـولات وبعقود ضخمة وهـو بحاجة الى مبالغ من المال وسيردها مع ارباحها بعد شهرين فما كان مني الا ان سلمته مبلغ عشرون الف دولار وحرر لي صكا بهذا المبلغ وبع مرور عشرة ايام زارني مرة اخرى عارضا علي مشاركة زوجتي في عملياته التجارية زيادة للفائدة والربح داعيا اياها بابنة عمي (من جهة النسب الواحد) كما يدعي هو، وبالفعل تم تسليمه مبلغ عشرة الاف دولار كدفعة اولى وبعدها عشرون الف دولار كدفعة ثانية فاصبح المبلغ الكلي خمسين الـف دولار. وبعد شهرين حان موعد التسديد الا انه لم يفي بوعده متعذرا بـان مكاتب الصيرفة قد اغلقت بمناسبة حلول شهر محرم الحرام وتأجل الموعد الى ما بعد مرور ثلاثين يوما اخرى. ويوضح: في فترة الموعد الاول اراد الاحتيال على احد اصدقائي الـذي يعمل تاجرا للمواد الكهربائية والمحولات (ق،ح) على ان اكون ضامنا للمبلغ الذي سيدفعه له الا انني رفضت ، كما حـاول الاحتيال على احد مستوردي الحاسبات الالكترونية وهو شقيق احدى مهندسات دائرتنا . ويضيف : وبعد ان طالني اليأس استحصلت على استشهاد يؤيد عدم وجـود تغطية مالية للصكوك التي حررها لي ولزوجتي، ثم تقدمت بطلب الشكوى عليه واصدار امر القبض بحقه وبين: خلال مراجعتي لمركز الشرطة والمحكمة المختصة اتضح لي بان هناك عشرة اوامر بالقبض عليه وانه كان موقوفا لدى دائرة المحقق العدلي في الوقت الذي كان يدعي فيه والده المرموق (ص.م) بانه غادر الى اربيل لا نجاز بعض الاعمال التجارية. السؤال الذي يطرح نفسه بقوة: لو لم يكن الطمع دافعا لما حصل هذا، ولو ان المستغفلين يملكون اضعاف السبعينات والخمسينات لما دفعوا كل هذه المبالغ الضخمة.

رأي قانوني

وللوقوف على رأي القـانونيين بهذا الشأن التقينا الخبير القانوني ورئيس جمعية الثقافة القانونية (طارق حرب) الذي قال : بعد الضجة التي اثارتها قضية ما سمي في حينه (سامكو الزعفرانية) في تسعينيات القرن الماضي صدر قرار من مجلس قيادة الثورة المنحل يتضمن فرض عقوبة الحبس على كل من اقرض مبلغا بفائدة تزيد على الفائدة المقررة قانونا ، ويوضح : اي ان القرار يعاقب المواطنين الذين دفعوا الاموال وحصلوا على فائدة اكثر مما هي مقررة بموجب القانون اذ تجاوزت الفائدة السنوية اكثر من ٥٠٠ ٪ من رأس المال مـع ان الـفـائـدة القانونية لا تتجاوز ٢٠ ٪ من رأس المال في احسن الاحوال ، وبين : هذه الشركات ليست شركات استثمار او شركات اموال ، انما هي شركات تعاقدات ومقاولات لا يجوز لها العمل في الجانب الاستثماري قانونا طبقا لاحكام قانون الشركات ، كما ان الاغـراء بالربح الكبير والسريع دفع المواطنين الى تسليم الاموال الطائلة لهذه الشركات التي يجهل المواطنون مقدار رساميلها التي لايتجاوز بعضها مليوني دينار ، في الوقت الذي يدفعون لها مليارات الدنانير ولنا ان نتصور الفرق بين الوجه القانوني والـلاقـانـوني ، وهـي دعوة للمواطنين بضرورة معرفة نـوع نشاط الشركة ورأسمالها عن طريق مراجعة مسجل الشركات باعتبارها الجـهـة القـانـونـيـة الـتـي تملك كل المعلومات عن كل شركة في العراق بما فيها ارباح السنوات السابقة بغية ان يتبينوا ويتأكدوا قبل ان يدفعوا المليارات . ويتساءل (حرب) قائلا: ماذا سيكسب المواطن الضحية اذا زج المدير في السجن او وضع في القائمة السوداء ؟ وهـذا ما سيتحقق عند مراجعته المحاكم.

وللوقوف على طبيعة الاجـراءات التي تتخذها الاجـهـزة الامنية ازاء احتيالات كهذه، اكد لنا مصدر مسؤول لم يشأ ان يصرح بأسمه بان المواطن هو العنصر الاساسي في الكشف عن حـالات النصب والاحـتـيـال قبل وبعد الـوقـوع في براثن الشركات الوهمية فاذا جاء الاخبار قبل عملية النصب فتحال الشكوى الى قاضي التحقيق لاصدار مذكرة القاء القبض على المشكو منهم ومن ثم يتم دهم المكان والقبض عليهم واحالتهم الى المحاكم المختصة، اما اذا كانت الشكوى بعد الواقعة فيجب ان تتم بعد ٢٤ ساعة من الحادث اما اذا تجاوز هذا السقف الزمني، فيجب تقديم الشكوى الى قاضي التحقيق لاصدار اوامر القبض، وهنا يكون المشكو منهم قد غادروا الى جهة مجهولة يكون من الصعب القبض عليهم، اما من حيث الملاحقة والمتابعة فتعتمد على المعلومات الاستخبارية والامنية.

الممنوع في التحاق المرأة بزوجها خارج العراق

لـمـاذا نـطـبـق قـانـون لايـقـره الـدسـتـور؟

منى احمد امرأ ة عراقية اردت الحصول على جواز سفر من نوع g وهذا من حقها القانوني والدستوري ولكن رفض طلبها لان زوجها لم يكن بصحبتها ليؤكد موافقته وهنا اصبحت السيدة المتزوجة منى احمد في موقف لاتحسد عليه لتتحول الى السيدة المطلقة بعد مرور اسبوع. تقول منى عن معاناتها اضطررت الى طلب الطلاق من زوجي عن طريق السفارة العراقية في سوريا وارسال ورقة الطلاق لاستخراج شهادة جنسية جديدة يكتب فيها مطلقة ولم تنته الحكاية عند هذا الحد فلابد من ايجاد (محرم) زوج اخر شرعي لاستطيع الحصول على الجواز والسفر والالتحاق بزوجي وهو في غربة لم تكن بمزاجه لتهجيرنا من بيتنا و سافر زوجي للبحث عن عمل يساعدنا على تجاوز الظروف الاقتصادية الصعبة التي واجهتنا وعندما جاء الوقت المناسب للسفر والالتحاق به، رفض الضابط تمشية المعاملة لان زوجي لم يكن بصحبتي اذن اين حقوق المرأة وحقوق الانسان. .ذهبنا الى المديرية العامة للسفر والجنسية للتحقيق في مسالة حصول المرأة العراقية على جواز سفرمن نوع G.

بغداد /ايناس طارق

في بداية الامر حاولنا ان نبحث عمن يساعدنا على استخراج جواز وهذا الامر ليس بالصعب لان من يمتهن هذه المهنة كثيرون في بداية تحقيقنا تلمسنا استياء المواطن من بعض تصرفات المسؤولين في الجـوازات نتيجة التعامل السيئ مع المواطنين بما في ذلك استخدام بعض الكلمات النابية.

يقول سلمان داود يحمل بيده اوراقـاً عديدة كانت تحوى معاملة للسفر والعلاج خارج البلد اليوم هو موعد تسلم جواز السفر ولكن بعد تدقيقي المعلومات المسجلة في الجـواز وجـدت الاسم فيه (غلط في اسم الاب) وعندما ذهبت الى الموظف لاخبره قال (هسه شتريد) اذهب واعمل معاملة جديدة وقدمها ونستخرج لك جوازاً اخر!

الرصيف المجاور للجوازات العامة عبارة عن دائرة موظفين مصغرة مرتبطة ومتشعبة بالمديرية العامة اضافة الى جلوس مندوبين من المصارف المخولة لتصديق صك مصدق معنون الى المدرية العامة للجوازات..

تقول هديل نايف مبلغ الصك ثمانية وعشرون الف دينار(خمسة وعشرون) مبلغ الصك المحدد وثلاثة الف عمولة المصرف ولكن الموظفين الجالسين امام المديرية ياخذون مبلغ خمسة وثلاثين الف دينار والمواطن في عجلة من امره ويريد ان يكمل اجراءات استخراج الجواز والموظف في المديرية يقول اذهب بسرعة واجلب صكاً من امام الباب !وتعتبر هذه الحالة بسيطة جدا مقارنة بما ضبطته هيئة النزاهة من حالتين موثقتين بتصوير فيديو لموظفي مديرية الجوازات العامة وهم يساومون المراجعين على مبلغ من المال، إضافة الى وجود ضبط حالات في المديرية المذكورة تبين اصدار جوازات باسماء وهمية وصور وهمية مقابل مبالغ مالية كبيرة

تصل الى ألفي دولار مقابل الجواز الواحد . وقال بيان للهيئة انها لا تفضح المفسدين وانما تفضح مؤسساتهم لتكون رادعاً لمنع الفساد.

الكثير من النساء الواقفات امام المديرية في محاولة لايجاد حلول جذرية للمشكلة التي اصبحن فيها نتيجة الاجـراءات المشددة والمجحفة بحق المرأة العراقية .

ام غيث متزوجه منذ ما يقارب عشر سنوات تريد السفر الى زوجها في دولـة السويد ولاتستطيع استخراج جواز من نوع g لان زوجها غير موجود تقول ام غيث لقد اصبت بخيبة امل كبيرة عندما اخـبرني الموظف بانني لااستطيع اخـراج الجواز الابموافقة زوجي ما العمل الان هل اطلق لاسافراين التغيرات التي نص عليها الدستور اين ممثلات المرأة العراقية في البرلمان اريد ان يذكر كلامي لماذا انتخبن وهن لايستطعن الخروج بقانون يسمح للمرأة السفر في الحالات الاستثنائية .

رأي برلماني :

واكـدت عضو مجلس النـواب ميسون الدملوجي لـ(المدى) ان قرار وزارة الداخلية بخصوص عدم صرف جوازات السفر من النوع g بالنسبة للنساء الابموافقة ولي امرها يشكل مخالفة كبيرة وصريحة للدستور والشريعة لان المرأة العراقية اليوم تعيل عوائل كثيرة وتعتبر مسؤولة اقتصاديا واجتماعيا لفئات كثيرة من المجتمع .اضافة الى هذه الاجراءات تعتبر سلبية ويقوم بها بعض المدراء والمسؤولين في هذه الدوائر لزيادة العقبات التي تواجه المواطن العراقي من اجل الحصول على الرشوة المالية وهذا متمم للفساد الاداري الذي تشهد بعض دوائر الدولة ونحن نرفض ذلك بشدة لان المرأة لها الحق والحرية في السفر ولايوجد قانون في الدستور يمنعها من ممارسة حقها وحريتها.

لجنة حقوق الانسان

نهلة المندلاوي مديرة لجنة حقوق الانسان في مجلس محافظة بغداد ترى ان من الضروري ايجاد بعض الحـالات الاستثنائية التي يسمح لها بالسفر الى خارج البلد ولكن ان يسمح للمرأة العراقية السفر من دون موافقة الزوج فهذا ما لانرضاه ولانقبله لان المجتمع العراقي لدية تقاليد وقيم اجتماعية هي التي تحدده وما نقصده حالات استثنائية هي سفر الزوجة للعلاج فقط اما غير ذلك فلن نوافق وكلجنة حقوق انسان نحن نؤكد ان اتباع تلك الاجراءات القانونية يساعد في الحفاظ على حقوق المرأة بشكل عام.

رئيس ديوان الوقف الشيعي

وفي تصريح خاص لجريدة المدى قال صالح الحيدري رئيس ديوان الوقف الشيعي :

نحن لانفهم هذا الاستياء الذي ظهر مؤخرا من بعض الشرائح الاجتماعية وخصوصا النساء لماذا تريد المرأة السفر من دون موافقة الـزوج ولماذا اصلا تطلب الطلاق هناك قانون يحكم الطرفين من لحظة الارتباط واذا ارادت الزوجة الالتحاق بزوجها انا اعتقد ان كل قانون يوجد فيه ثغور ويمكن من خلالها علاج حالة معينة.

المرأة عندما ارتبطت بالرجل على اساس مبدأ الزواج غير المحكوم بزمن عليها ان تفهم ان نصف حريتها قد فقدت وكذلك الرجل ولايوجد قانون يلبي كل احتياجات الانسان ولا توجد حرية مطلقة للفرد لان القوانين هي التي تحدد جزء من هذه الحرية وهذا مالا يجب ان نعترض عليه وانا اعترض على السماح للمرأة السفر خارج البلد وحدها مهما كانت الاسباب لاننا مجتمع تحكمه تقاليد واعراف اجتماعية ولابد من التقيد بذلك حفاظا على الاسرة والمرأة.

وفي تصريح لمدير السفر والجنسية ياسين طاهر الياسري قال ان اتـخـذت المـديـريـة الـعـامـة للسفر والجنسية اتخذت اجراءات ادارية جديدة للحد من تعقيب المعاملات الخاصة باصدار الجوازات وحالات فقدانها وان المديرية بانتظار اجابة من وزارة الداخلية على مقترح يتضمن رفعه بشان اصدار قوانين جديدة تعطي الحرية للمرأة في حصولها على جواز سفر دون استحصال موافقة ولي امرها .

رأي ديوان الوقف السني

محمود الصميدعي :نائب ديوان الوقف السني صرح للمدى قائلا :يسمح للمرأة السفر اذا كانت بصحبة مجموعة من النساء للفتاة (الثقة) وان تكون المرأة بصحبتهن وعدم الذهاب بعيدا عنهن.

واضاف الصميدعي لا يجوز للمرأة طلب الطلاق من اجل السفر مهما كانت الظروف الابصحبة ولي امرها حفاظا على كرامتها وحقوقها نحن لانريد للمرأة ان تضحي بحياتها وتقاليدها الدينية والاجتماعية من اجل تحقيق رغبة لاغير .واذا كان لابد من سفر المرأة لبعض الحـالات الاستثنائية فهذا يمكن ان يذكر في اوراقها الرسمية لتسهيل امرسفرها اما غير ذلك فلا يجوز اطلاقا ومرفوض

يقول زيـدان الزهيري دكتـواره اعـلام: ان من حق المرأة السفر من دون قيود بمعنى اكثر وضوحا لماذا تحدد المرأه بموافقة ولي امرها، الان تغير المجتمع والنظرة الى المرأة نحن نطالب بالحرية والديمقراطية لماذا اذن نتحايل على القانون بان تطلب المرأة الطلاق ومن ثم الـزواج من شخصا اخر يتكفل خروجها الى الحدود وبعد ذلك يتسلم مبلغا ماليا لقاء تلك الخدمة هذه معلومات ليست بجديدة ومع الاسف المسؤولون في الحكومة على علم ودراية بذلك انا مع التقاليد والاعراف الاجتماعية ولكن هناك ظروف يمكن تفهمها من قبل المسؤولين في المديرية العامة للجوازات ولكن لايفهم من كلامي ان نفتح الابواب لكل(من هب ودب) لانه مع الاسف هناك البعض من ضعفاء النفوس يحاولون استغلال القانون باصغر ثغرة فية لتحقيق مكاسب مادية باستغلال حاجة المواطن ابشع استغلال وحسب معلوماتي لايوجد قانون او نص في الدستور يمنع المرأة من السفر.